

## القرائن العقلية ودورها في تقدير المحذوف في النص القرآني

د. محمد الأمين خويلد  
جامعة الجلفة

إن المتتبع لمواضع الحذف في القرآن الكريم يجدها في غاية البلاغة والبيان، ولا بد عند وقوع الحذف من وجود قرائن مصاحبة تدل على المحذوف، حالية كانت، أو عقلية، أو لفظية. والقريئة العقلية نوع من القرائن الحالية، وهي الظروف الملائسة للنص اللغوي، فلا بد من حضور العقل عند مخاطبين باللغة لفهم المعاني، وقد يقصد المخاطب حذف بعض العناصر للاختصار أو لعلم مسبق بها، أو لتأكيد المتكلم من أن السامعين يمكنهم إدراكها بعقولهم<sup>(1)</sup>.

ويمكننا إعمال العقل من الوقوف على مواضع الحذف، وإدراك العديد من معاني القرآن، فقد يدل العقل على الحذف والتعيين، فلا يوجد في السياق ما يدل عليه وإنما يدرك بالعقل وحده، وله أمثلة عديدة، نذكر منها قوله تعالى ( **وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ...** ) [الفجر 22]، أي: أمر ربك، أو عذابه أو بأسه<sup>(2)</sup>. أو: جاء سلطانه وقدرته<sup>(3)</sup>، ومنه قوله تعالى ( **فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا** ) [الحشر 2]، أي: فأتاهم أمر الله، أو عذاب الله من حيث لم يحتسبوا. ومن غير المعقول تصور مجيء الخالق. وقد يدل العقل على الحذف والمقصود الأظهر على التعيين، من ذلك قوله تعالى ( **حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الْمَيْتَةُ** ) [المائدة 3]، وقوله أيضا ( **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ** ) [النساء 23]، فالعقل دل على الحذف، إذ لا يصح تحريم الأجرام، لأن شرط التكليف أن يكون الفعل مقدورا عليه، والمقصود الأظهر يرشد إلى أن التقدير: حرم عليكم نكاح أمهاتكم، لأن الغرض الأظهر من النساء نكاحهن<sup>(4)</sup>.

وقد يدل العقل على المحذوف والعادة على التعيين، كقوله تعالى ( **فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لَمْتُنَّنِي فِيهِ** ) [يوسف 32]، فقد دل العقل على الحذف لأنه لا معنى للوم على ذات الشخص، وإنما يلام الإنسان على كسبه وفعله، فيوسف عليه السلام ليس طرفا للومهن، فتعين أن يكون غيره<sup>(5)</sup>، ويحتمل أن يكون التقدير: في حبه، أو: في مراودته، لقوله تعالى ( **وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا** ) [يوسف 30]، وقد يكون في شأنه وأمره، فيشملهما، ولكن العادة تقتضي بأنه لا ملامة على الحب المفرط، وإنما يلام الإنسان على ما يمكن له فيه الاختيار، فهو يلام على المراودة لأنه يستطيع السيطرة عليها<sup>(6)</sup>.

وقد يدل العقل على الحذف والشرع على التعيين، كقوله تعالى ( **لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ) [البقرة 190]، حيث دل العقل هنا على الحذف، فالنهي لا يصح للأعيان، والشرع دل على الصلة، والتقدير: إن الله لا ينهاكم عن صلة الذين لم يقاتلوكم في الدين، أو عن بر الذين لم يقاتلوكم في الدين<sup>(7)</sup>.

وقد يكون العقل هو الدال على المحذوف، والشرع في الفعل دال على التعيين، مثل ( **بِاسْمِ اللَّهِ** )، فإن تقدير المتعلق ما جعلت التسمية مبدأ له مثل الأكل، أو الشرب، أو السفر. وقد يدل العقل على المحذوف واقتران الكلام بالفعل يدل على التعيين كما نقول للعروس: بالرفاء والبنين، أي: أعرست<sup>(8)</sup>.

من خلال ما سبق ندرك طبيعة القرينة العقلية، وأهميتها في بيان مواضع الحذف وتقديرها. والحذف من جهة القرينة العقلية يندرج - عادة - ضمن حذف الجملة، وحذفها يكون على وجهين<sup>(9)</sup>، الأول حذف الجمل المفيدة، وهي الجمل التي تستقل بنفسها كلاماً، وهو أحسن المحذوفات جميعها، وأدلهًا على الاختصار، ويوجد بكثرة في كتاب الله عز وجل. والثاني حذف الجمل غير المفيدة، وهي الجمل التي لا تستقل بنفسها كلاماً.

وستتناول فيما يلي أبرز الوجوه التي يمكن أن يقدر فيها المحذوف اعتماداً على هذه القرينة في القرآن الكريم، وهي:

#### 1- علاقة السببية.

#### 2- الاستئناف.

#### 3- الأدلة المفسرة للمحذوف.

### 1 - تقدير المحذوف اعتماداً على علاقة السببية :

ينزل العرب كل من السبب والمسبب منزلة الآخر لاتصالهما، فيكتفي بالسبب عن المسبب، والمسبب عن السبب، ولذلك فإن الحذف اعتماداً على علاقة السببية ينقسم إلى قسمين:

#### أ- إقامة السبب مقام المسبب :

يحذف القرآن المسبب، ويكتفي فيها بذكر السبب، فيستغنى عن ذكر المسبب لذكر سببه، نحو قوله تعالى ( ليحق الحق ويبطل الباطل ) [الأنفال8]، أي فعل ما فعل (ليحق الحق ويبطل الباطل)، فهذا القسم تكون فيه الجملة المحذوفة مسببة عن المذكور<sup>(10)</sup>.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ( فلا تغرنكم الحياة الدنيا ولا يغرنكم بالله الغرور ) [لقمان33]، أي: لا تغتروا إذا غرتكم الحياة الدنيا، وإذا غركم الشيطان، فأجرى النهي على الغار، والمنهي المغرور، وهذا من أطف الحذف وأحسنه، فإن المعنى: لا يغرنكم فتغتروا، واكتفى عنه (بلا يغرنكم) فقط، ومن المعلوم أن الغار ليس بمنهي، فلم يبق المنهي إلا المغرور، فلو صرح بأمره، لكان كالمكرر<sup>(11)</sup>.

#### ب - إقامة المسبب مقام السبب:

قد يحذف القرآن السبب، ويكتفي عنه بالمسبب، وهذا القسم تكون فيه الجملة المحذوفة سبباً لمذكور، وذلك بإيقاع المسبب موقع السبب، فلا مسبب إلا وله سبب، « وإذا وجد المسبب ولا سبب له ظاهر، أوجب أن يقدر ضرورة »<sup>(12)</sup>.

نحو قوله تعالى ( فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ) [النحل98]، والتقدير: إذا أردت قراءة القرآن، فاكتفي بالمسبب الذي هو "القراءة" عن السبب الذي هو "الإرادة"، والدليل على ذلك أن الاستعاذة قبل القراءة<sup>(13)</sup>.

وعليه فإن المراد: فإذا أردت قراءة القرآن، لأن الاستعاذة متقدمة على القراءة، وقد عطفها على القراءة بالفاء التي حكمها التعقيب، فدل على أن المعطوف عليه محذوف، اكتفى عنه بالقراءة، فالمناسب أن يكون سبب القراءة، وهو الإرادة، وإنما حذف هنا، لأنه لو قال: أردت قراءة القرآن، لاحتمل أن يكون التعوذ لمجرد الإرادة، وإنما هو للإرادة مع القراءة، وإذا قيل: استعذ بالله قبل قراءتك، احتمل أيضاً أن تكون الاستعاذة للقراءة، مرادة كانت، أو غير مرادة، فلا يسن التعوذ أيضاً، فيلزم أن تكون "الإرادة" مرادة، ولو تلفظ بها لحصل اللبس، كما ذكرنا، فلزم أن تحذف معوضاً عنها بمسببها، وهو القراءة<sup>(14)</sup>.

ونحو قوله تعالى ( إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ) [المائدة 6]. والوضوء إنما يكون قبل الصلاة لا عند القيام إليها، وتأويل الآية إذا أردت القيام إلى الصلاة فاغسل، فاكتفي بالمسبب عن السبب<sup>(15)</sup>.

في الشواهد السابقة عُبر عن إرادة الفعل بالفعل، لأن الفعل يوجد بقدره الفاعل عليه، وإرادته له، والميل والقصد إليه، وخصوص دأعيه.

ومن ذلك قوله تعالى ( إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً ) [النساء 10]، أي ما يكون سبباً للنار، تعبيراً بالمسبب عن السبب<sup>(16)</sup>.  
ومنه قوله تعالى ( فقلنا اضرب بعصاك الحجرَ فانفجرت... ) [البقرة 60]، جملة (فضرب) محذوفة، لكن لم يحدث لبساً للقارئ، لأن جملة (فانفجرت) تدل على حدوث فعل الضرب، وسرعة حدوث الانفجار.

ومنه قوله تعالى ( فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر فانفلق فكان كل فرق كالطود العظيم ) [الشعراء 63]، جواب الأمر في الآية الكريمة محذوف، تقديره: (فضرب فانفلق)، وفي هذا الحذف إشارة إلى سرعة الامتثال وانفلاق البحر<sup>(17)</sup>.

## 2 - تقدير المحذوف اعتماداً على الاستئناف :

استأنف الشيء: أخذ فيه أو ابتدأه، واصطلاحاً هو حذف السؤال المقدر، ويختلف الاستئناف البياني عن الاستئناف النحوي، لأنه يكون جواباً لسؤال مقدر، ويكون تقدير السؤال أمراً اعتبارياً، لا تقديراً حقيقياً، مع ما فيه من الإيجاز<sup>(18)</sup>، ويأتي على وجهين هما:

### أولاً- إعادة الأسماء والصفات:

#### أ- الاستئناف بإعادة الأسماء :

ويأتي بإعادة اسم من تقدم الحديث عنه، ومثال ذلك قولك: أحسنت إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان، فتقدير المحذوف، وهو السؤال المقدر: لماذا أحسنت إليه؟ أو نحو ذلك.

ولا يشترط فيها إعادة الاسم بعينه، بل يجوز أن يعاد بذكر اسم آخر يدل عليه أو إعادته بالضمير، وهذا النوع قليل في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى ( لقد أخذنا ميثاق بني إسرائيل وأرسلنا إليهم رسلاً كلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم فريفاً كذبوا ورفيفاً يقتلون ) [المائدة 70] . قوله: فريفاً كذبوا ورفيفاً يقتلون، جواب مستأنف لقائل يقول: كيف فعلوا برسلكم؟

وقوله تعالى ( وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس كان من الجن ففسق عن أمر ربه أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني وهم لكم عدو بئس للظالمين بدلاً ) [الكهف 50]، (كان من الجن) كلام مستأنف جاري مجرى التعليل بعد استثناء إبليس من الساجدين، كأن قائل قال: لما لم يسجد؟، فقول: كان من الجن.

وقوله تعالى ( يا أيها الملأ إني ألقي إلي كتاب كريم إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ) [النمل 29-30]، الاستئناف في قول بلقيس: (إنه من سليمان)، كأنها لما قالت ألقي إلي كتاب كريم، قيل لها: ممن هو؟، فقالت: (إنه من سليمان)<sup>(19)</sup>.

#### ب- الاستئناف بإعادة الصفات:

وذلك بإعادة صفة من تقدم الحديث عنه، مثال ذلك قولك: أحسنت إلى زيد، صديقك القديم أهل لذلك منك، تقدير السؤال المحذوف: هل هو حقيق بالإحسان؟، ويفضله ابن الأثير لبلاغته، لأنه يحمل في معناه بيان الموجب للإحسان وتخصيصه، أو لأن المعاد فيه صفة لاشتماله على موجب الإحسان<sup>(20)</sup>.

وله أمثلة كثيرة في القرآن الكريم، نذكر منها قوله تعالى ( ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ) [البقرة 2-5]، فإذا نوينا الابتداء (الذين يؤمنون بالغيب) فنذهب به مذهب الاستئناف، وذلك أنه لما قيل ( هدى للمتقين )، واختصهم بأن الكتاب لهم هدى، اتجه لسائل يسأل: ما بال المتقين مخصوصين بذلك؟، فوقع قوله (الذين يؤمنون بالغيب) إلى قوله (يوقنون) كأنه جواب للسؤال المقدر، وإذا جعلنا تلك

الصفات تابعة للمتقين وقع الاستئناف على (أولئك)، كأنه قيل: ما للمتصفيين بهذه الصفات قد اختصوا بالهدى؟

وقوله تعالى ( إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إنني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين ) [يوسف4]، تكرر ( رأيت) يدل على كلام مستأنف على تقدير سؤال وقع جوابا له، كأن يعقوب -عليه السلام- سأله: كيف رأيتها؟. عند قوله: (إنني رأيت أحد عشر كوكبا) فرد عليه: ( رأيتهم لي ساجدين)<sup>(21)</sup>.

ونحو قوله تعالى ( ففهمناها سليمان وكلا أتينا حكما وعلما وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير وكنا فاعلين ) [الأنبياء79]، كأن قائل قال: كيف سخرهن؟، فقال: (يسبحن)<sup>(22)</sup>.

ثانيا- الاستئناف بغير إعادة الأسماء والصفات:

وهو ما يستأنف به بغير إعادة أسماء من تقدم الحديث عنهم، ولا بإعادة صفاتهم<sup>(23)</sup>، وهذا النوع كثير في القرآن الكريم، وذلك نحو قوله تعالى ( ومالي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون ءاتخذ من دونه آلهة إن يردن الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئا ولا ينقذون أني إذا لقي ضلال مبين اني ءامنت بربكم فاسمعون قيل ادخل الجنة قال يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين)[يس 22-27]، عند التأمل في هذه الآيات نجد الاستئناف في ( قيل ادخل الجنة )، لأن هذا من مظان المسألة عن حاله عند لقاء ربه، كأن قائل قال: كيف كان لقاء ربه بعد ذلك الثبات في نصرته دينه؟، فقيل له: ادخل الجنة<sup>(24)</sup>. كما أن الآية تحوي استئنافا آخر في (يا ليت قومي يعلمون) كأنه مرتب على تقدير سؤال عما وجد<sup>(25)</sup>.

3 - تقدير المحذوف اعتمادا على الأدلة المفسرة :

يسميه ابن الأثير (الإضمار على شريطة التفسير)، وهو أن يحذف من صدر الكلام ما يؤول به في آخره، فيكون الآخر دليلا على الأول<sup>(26)</sup>، فالحذف يتم على شريطة التفسير، وهو ثلاثة أقسام<sup>(27)</sup>.

أ- ما يأتي عن طريق الاستفهام :

وتذكر فيه الجملة الأولى ويستغني عن الثانية، كقوله تعالى ( أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله أولئك في ضلال مبين ) [ الزمر 22 ]، والتقدير: أفمن شرح الله صدره للإسلام كمن أقسى قلبه، والدليل على المحذوف قوله: ( فويل للقاسية قلوبهم ).

ب- ما يرد على النفي والإثبات:

ومثال ذلك قوله تعالى ( لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ) [ الحديد 10]، والتقدير: إنه لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل، ومن أنفق من بعده وقاتل، والدليل المفسر للمحذوف قوله تعالى ( أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا )<sup>(28)</sup>.

ج- ما لا يأتي عن طريق الاستفهام أو النفي والإثبات:

وهو كثير في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى ( وأوحينا إلى موسى أن الق عصاك فإذا هي تلقف ما يا فكون ) [الأعراف117]، أي: فألقاها فإذا هي تلقف ما يافكون، حذفت جملة "فألقاها فانقلبت إلى حية"<sup>(29)</sup>. ومنه قول "أبي تمام"<sup>(30)</sup>:

يَتَجَنَّبُ الْأَثَامَ ثُمَّ يَخَافُهَا فَكَأَنَّمَا حَسَنَاتُهُ أَثَامٌ

ففي صدر البيت إضمار، وأصل الكلام: يتجنب الأثام، وإذا أتى حسنة يخشاها، فكأن الحسنات أصبحت أثاماً.

وقوله تعالى ( فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ) [البقرة60]. التقدير: فضرب، فانفجرت، ويدل على المحذوف قوله تعالى (اضرب بعصاك الحجر) .

وقد يقتضي المقام ذكر شيتين، بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي القرآن بأحدهما عن الآخر، ويسمي بعض البلاغيين هذا النوع من الحذف (الانكفاء)، وليس المراد بالانكفاء بأحدهما كيفما اتفق، بل لأن فيه نكتة تقتضي الاختصار عليه<sup>(31)</sup>.

ومثال ذلك قوله تعالى ( **والله جعل لكم مآخذاً ولعلَّ كماله يعلم ما كنتم تعملون** ) [النحل:81]، التقدير: سراييل تقيكم الحر والبرد، وخصَّص الحر بالذكر لأنَّ الخطاب موجَّه للعرب، وطبيعة بلادهم حارة، والوقاية عندهم من الحرَّ أهم، ومنها ( **رَبُّ الْمَشَارِقِ** ) [الصافات:5]، أي: والمغرب<sup>(32)</sup>.

ومنه قوله تعالى ( **قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير** ) [آل عمران 26]. التقدير: بيدك الخير والشر، وإنما أثر ذكر (الخير)، لأنه مطلوب العباد، ومرغوبهم، أو لأنه أكثر وجوداً في العالم من الشر، أو لأنه يجب في باب الأدب ألا يضاف إلى الله تعالى، أو لأن الكلام إنما ورد رداً على المشركين فيما أنكروه مما وعد الله به من فتح بلاد الروم والفرس، ووعد النبي، صلى الله عليه وسلم، أصحابه بذلك، فلما كان الكلام في الخير، خصه بالذكر باعتبار الحال، أو لأن كل أفعال الله تعالى - من نافع وضار - صادر عن الحكمة، فهو خير كله، كإتيان الملك ونزعه.

ومنه قوله تعالى ( **وإذا مسكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه فلما نجاكم إلى البر أعرضتم وكان الإنسان كفورا** ) [الإسراء:67]، التقدير: وإذا مسكم الضر في البحر والبر، وإنما أثر ذكر (البحر)، لأن ضرره أشد<sup>(33)</sup>.

وقد يجتمع في الكلام متقابلان فيحذف من كل واحد منهما مقابلة لدلالة الآخر عليه، وذكره الزركشي في (البرهان) باسم "الحذف المقابل". ويسمي بعض البلاغيين هذا النوع من الحذف: الاحتباك<sup>(34)</sup>، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول، ويرى السيوطي أن مأخذ هذه التسمية من الحبك الذي يعني الشد والإحكام وتحسين أثر الصنعة في الثوب، وهو عنده من لطف الأنواع وأبعده، وقل من تنبه له أو نبه عليه من أهل البلاغة<sup>(35)</sup>، ومنه قوله تعالى ( **أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيْ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تُجْرِمُونَ** ) [هود 35]، أي: إن افتريته فعلي إجرامي، وأنتم براء منه، وعليكم إجرامكم، وأنا بريء مما تجرمون.

وقوله تعالى ( **...فإنه نقاتل في سبيل الله وأخري كافرة...** ) [آل عمران 13]. أي: فئة مؤمنة نقاتل في سبيل الله، وأخري كافرة نقاتل في سبيل الطاغوت<sup>(36)</sup>.

وقد يكون أحد الشينين هو المقصود، فيقتصر القرآن عليه دون الآخر، كما في قوله تعالى ( **فمن ربكما يا موسى** ) [طه 49]، فقد خاطب الإثنين، ووجه النداء إلى أحدهما، وهو موسى، ولم يقل: وهارون، لأن موسى عليه السلام المقصود المتحمل أعباء الرسالة، ولأنه الأصل في النبوة، وهارون وزيره وتابعه، أو لأن خبث فرعون حمله على استدعاء كلام موسى دون كلام أخيه هارون، لما عرف من فصاحة هارون والعقدة في لسان موسى، ويدل عليه قوله ( **أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين** ) [الزخرف:52]، فنكل عن خطاب هارون، توفيقاً لفصاحته، وحدة جوابه، ووقع خاطبه، إذ الفصاحة تنكل الخصم عن الخصم، وتنكبه عن معارضته<sup>(37)</sup>.

وقد يذكر القرآن شيتين، ثم يعيد الضمير على أحدهما دون الآخر لدلالة المذكور عليه، كما في قوله تعالى ( **وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائماً قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازقين** ) [الجمعة:11]، التقدير: وإذا رأوا تجارة انفضوا إليها أو لهوا انفضوا إليه، فحذف أحدهما لدلالة المذكور عليه.

وإنما أثر ذكر التجارة بعود الضمير عليها، لأنها كانت سبب انقضاض الذين نزلت فيهم هذه الآية، أو لأنها قد تشغل عن العبادة، أو لأن المشتغلين بالتجارة أكثر من المشتغلين باللغو، أو لأنها أكثر نفعاً من اللغو، أو لأنها كانت أصلاً، واللغو تبعاً<sup>(38)</sup>.

ومنه قوله تعالى ( **والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيبشروهم بعذاب أليم** ) [التوبة 34]، فإنه - سبحانه - ذكر الذهب والفضة وأعاد الضمير على (الفضة)، لأنها أقرب المذكورين، ولأن الفضة أكثر وجوداً في أيدي الناس، والحاجة إليها أمس، فيكون كنزها أكثر<sup>(39)</sup>.

وقد جعل العلماء من الحذف قسماً يطلقون عليه "إيقاع الفعل على شيئين وهو لأحدهما"، ومن ذلك قوله تعالى ( **فأجمعوا أمركم وشركاءكم** ) [يونس 71]، فلفظ "شركاءكم" ليس معطوفاً على "أمركم" المنصوب بالمفعولية، وإنما الأقرب أن يكون منصوباً بتقدير فعل، والتقدير: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم، ولا يجوز عطف الشركاء على الأمر حتى يصلح الفعل "أجمعوا" لهما، وذلك لأن «معنى "أجمعوا" من "أجمع الأمر" إذا نواه وعزم عليه، فأراد - سبحانه - أن يوجز الكلام بحذف الناصب، وهو الفعل "أجمعوا" أو "ادعوا"»<sup>(40)</sup>.

## الإحالات

1. ينظر طاهر سليمان حمودة. ظاهرة الحذف في درس اللغوي، الدار الجامعية، (دط)، (دت)، ص 115.
2. ينظر. القز ويني. الإيضاح في علوم البلاغة. دار إحياء الكتب العلمية-بيروت- الطبعة الأولى، 1408هـ-1988م. ص 195.
3. ينظر. أبو حيان. (محمد بن يوسف التوحيدي الأندلسي)، البحر المحيط، تحقيق الشيخ زهير جعيد، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، 1412هـ-1992م. ص 475.
4. ينظر. عز الدين بن عبد السلام. الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، تحقيق محمد بن الحسن بن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1416هـ/1995م. ص 13-14.
5. ينظر. الزركشي. (بدر الدين محمد بن عبد الله). البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة، 1980م. ص 109.
6. ينظر. المراغي. علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع)، "دار القلم، بيروت، ط2، 1986م. ص 171.

7. ينظر. عز الدين بن عبد السلام . الإشارة إلى الإيجاز . ص18.
8. ينظر. المراغي . علوم البلاغة . ص 171 .
9. ينظر. ابن الأثير. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق كامل محمد عويضة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ/1998م. ص 280 .
10. ينظر. الزركشي . البرهان . ج 3. ص194 .
11. ينظر. محمود السيد. من أسرار البلاغة في القرآن. المطبعة العربية الحديثة. دط. دت. القاهرة. ص61.
12. ينظر. الزركشي. البرهان. ج3. ص194 .
13. ينظر. ابن الأثير. المثل السائر . ج 2 . ص 62 .
14. ينظر. محمود السيد . من أسرار البلاغة . ص 61 .
15. ينظر. ابن الأثير. المثل السائر . ج 2 . ص66 .
16. ينظر. الزمخشري ( أبو القاسم محمود بن عمر). الكشف عن حقائق التنزيل، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1995. ج1. ص468. وينظر ص 596.
17. ينظر. محمود السيد . من أسرار البلاغة . ص 58 .
18. ينظر. الزمخشري . الكشف ج 1 ص 698 .
19. ينظر. الزمخشري . الكشف . ج 1 ص 648 و ج 2 ص 698 و ج 3 ص351.
20. ينظر. ابن الأثير . المثل السائر. ص 63 . وينظر. الزمخشري . الكشف . ج 1 . ص61.
21. ينظر. الزمخشري . الكشف . ج 1 ص 44 . و ج 2 ص424 .
22. ينظر. الحموز. التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، السعودية الطبعة الأولى، 1984. ج1 ص 698 .
23. ينظر. ابن الأثير . المثل السائر . ص 63 .
24. ينظر. الزمخشري . الكشف . ج 4 . ص 11 .
25. ينظر. ابن الأثير . المثل السائر . ج 2 . ص63 – 64 .
26. ينظر. المصدر السابق . ج 2 . ص66.
27. ينظر. عبد العظيم المطعي . خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992م. ج 2 . ص 62.
28. ينظر. ابن الأثير . المثل السائر . ج 2 . ص 67 .
29. ينظر. الزمخشري . الكشف . ج 2 . ص 136 .
30. أبو تمام. ديوانه. تقديم وشرح محي الدين صبحي دار صادر. بيروت. ط1. 1997. ص 76.
31. ينظر. الزركشي البرهان . ج 3 . ص118.
32. ينظر. السيوطي . ( جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر). الإتيان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ( دط)، 1408هـ-1988م. ص 182.
33. ينظر. الزركشي . البرهان . ج 3 . ص 119 - 120 .
34. ينظر. المصدر نفسه. ج 3 . ص 129 .
35. السيوطي . الإتيان . ج 3 . ص 182 - 183 .
36. ينظر. الزمخشري . الكشف. ج2 ص 376 . و ج1 ص 335 .
37. ينظر. محمود السيد . من أسرار البلاغة . ص 33 .
38. ينظر. البرهان . ج 3 . ص126.
39. ينظر. محمود السيد . من أسرار البلاغة . ص 34 .
40. مختار عطية. الإيجاز في كلام العرب ونص الإعجاز. دار المعرفة الجامعية. 1997. ص279-280.